العلاقات التركية-المصرية
بعد احداث التغيير العربي وآفاقها المستقبلية

م.خالد سلمان خالد
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

يهدف البحث معرفة طبيعة العلاقات التركية – المصرية بعد احداث التغيير العربي التي بدأت منذ عام ٢٠١١، وما حملته من دوافع وأحداث تعرضت لها الأنظمة السياسية العربية والتي إنعكست بالمقابل على علاقاتها سواء في محيطها الاقليمي او الدولي ، وعليه تناول البحث بالدراسة والتحليل العلاقات التركية – المصرية وفقا للمراحل التي مرت بها بعد احداث التغيير العربي وعلى مبحثين ، إذ تناول المبحث الاول المراحل التي مرت بها العلاقات بين البلدين ، وهي المرحلة الاولى العلاقات التركية – المصرية في ظل حكم المجلس العسكري ، والمرحلة الثانية هي العلاقات التركية – المصرية في ظل حكم الرئيس محمد مرسي ، والمرحلة الثالثة هي العلاقات التركية – المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي . في حين تضمن المبحث الثاني المتغيرات المؤثرة على العلاقات بين البلدين وافاقها المستقبلية . وعمدت الدراسة الى البحث في مدى قدرة البلدين تجاوز الخلافات السياسية بينهما والانتقال بعلاقاتهما إلى وضع أكثر تقدما وتطورا في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الامنية والعسكرية . ولقد توصل البحث الى عدد من النتائج كان من أهمها هو ضرورة إعادة النظر بالعلاقات وتقويتها بين البلدين لما له من فائدة ليس على مصر وتركيا فحسب وإنما لعموم المنطقة العربية لما سينتج عن تعزز وتطورهذا التعاون وفي جمع الجوانب من اثر ايجابي سيقود حتما لتدعم الامن والامان في المنطقة ومحاربة التطرف والارهاب الذي يعصف بالمنطقة.

Abstract

((Turkish- Egyptian relations after the Arab spring revolution and future prospects)).
The study aims to know the relations between the two countries and according to the following investigations: the first includes the stages of ruling of the Military Council relations between turkey and Egypt, Relationships in the Muslim Brotherhood. Relations under the rule of president Abdel Fattah Sisi .the section is guaranteed: variables affecting relations between the two countries and prospects for the future. The research attempts to address the problem of the possibility of the two countries to overcome political differences and develop their relations .

الكلمات المفتاحية : تركيا – مصر – التغيير – الدول العربية – المتغيرات الاقليمية – المتغيرات الدولية

المقدمة

من المعروف ان المنطقة العربية لم تكن في يوم من الايام بعيدة عن تأثير المحيط الاقليمي وبالذات السياسات التي تمارسها دول الجوار غير العربي وهي كل من تركيا وإيران ، ولا يخفى على أحد أيضا السياسات التي مارستها تركيا طيلة قرون عديدة تجاه المنطقة العربية والتي تعتقد إنها عمقها الاستراتيجي منذ أيام الدولة العثمانية وصولا لإعلان الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣ . وطوال عقود عديدة وتحديدا من عقد الستينيات من القرن الماضي شهدت العلاقات التركية ــ العربية عموما ، والعلاقات التركية ــ المصرية تحديدا ، تفاعلات مختلفة ومتزايدة نتيجة لتأثرها بعوامل عديدة سواء كانت سياسية أوامنية او اقتصادية أو تجارية أو ذات دوافع دينية مغلفة بأطر سياسية وثقافية . كما ان العالم العربي تبعا لذلك لم يكن بعيدا عن الادوار التركية وتطلعاته المستمرة للحصول على دعمها في صراعه مع الكيان الصهيوني وما يهدف آليه من تمزيق وتجزئة وإضعاف للدول العربية ليسهل عليه إختراقها وإضعافها تباعا .

وعليه تكمن أهمية البحث في دراسة العلاقات التركية – المصرية بعد احداث التغيير العربيواثرها في الواقع العربي نفسه ، وما يتعرض له من تحديات دولية ذات طابع أقليمي خارجي أثرت بشكل أو بأخر في تغيير الواقع السياسي جذريا ، ناهيك عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، فلم تعد العلاقة مع تركيا مجرد علاقة اقتصادية أو دبلوماسية بقدر ما تطلب الامر الحاجة للدور التركي في رسم العديد من السياسات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والامني مع البلدان العربية الخارجة توا من ثوراتها وأزماتها الداخلية . وتبرز هنا العلاقات التركية – المصرية كإنموذج للعلاقات بين الدولتين ضمن مضمار سياساتها الهادفة للتغلل والنفوذ لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية في أطار الدور الجديد لتركيا ودليلا على دور وسلوك تركيا الجديد في تعاملها مع مجمل الاحداث في المنطقة العربية . كما تبرز أهمية البحث أيضا في هذا الشرخ الكبير الذي حدث بعد التقدم في العلاقات التركية – المصرية على أثر ثورة ٣٠ حزيران عام ٢٠١٣ وتدخل الجيش المصري بشكل فعلي في رسم السياسة المصرية عبر أبعاد حركة الاخوان المسلمين ممثلة بالرئيس محمد مرسي عن الحكم بعد أن وقف الجيش مساندا لانتفاضة الشعب المصري في حينه .

وعلى أساس ما تقدم يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العلاقات التركية – المصرية ومعرفة مراحل التقارب والاختلاف ، كما يهدف البحث لبيان أهم المتغيرات او الدوافع المؤثرة على هذه العلاقات وافاقها المستقبلية .

في حين تكمن إشكالية البحث في درجة إمكانية عودة العلاقات التركية – المصرية إلى سابق عهدها قبيل ٣٠ حزيران عام ٢٠١٣ ومدى قدرتهما للمحافظة على نوع من العلاقات البينية وتجاوز حالة الخلافات السياسية والامنية نتيجة لمناصرة الجيش للشعب وتغيير نظام حكم الأخوان المسلمين على يـــــد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي .

ويحاول البحث الاجابة على التساؤلات الآتية :

١ – ما مراحل تطور العلاقات التركية – المصرية بعد احداث التغيير العربي ؟

٢ – ما المتغيرات المؤثرة في هذه العلاقات ؟

٣ – ما مستقبل العلاقات بين الدولتين إذا ما علمنا إنها تعاني من حالة عدم الاستقرار ؟

وعليه تكمن فرضية البحث من الحاجة الفعلية لكلا الدولتين في إستمرارية علاقاتهما الايجابية والابتعاد عن اسباب الخلافات لضمان استمرار تعاونهما على المستويات كافة، السياسية الاقتصادية والامنية ، إذا ما علمنا بإن كلا الدولتيين بحاجة ماسة وفعلية لإنهاء الإزمات والمشكلات الاقليمية جميعها التي تحيط بهما في ظل أقليم يشكو من تراكم الإزمات السياسية والإرهاب .

وبذلك تم الاعتماد في منهجية البحث على المنهج التحليلي لما له من دور مهم في تحليل الظاهرة موضوعة البحث ومعرفة الاسباب ونقاط الاختلاف والتواصل وصولا الى النتائج والذي يتطلب الاعتماد أيضا على المنهج الاستشرافي بغية إستشراف المستقبل العلاقة وابعادها .

أما هيكلية البحث فإنه يتكون من مقدمة ومبحثين وخاتمة وإستنتاجات إذ تضمن المبحث الأول : تطور العلاقات التركية – المصرية بعد احداث التغيير العربي ، ووفق ثلاثة مطالب ، الأول : المرحلة الأولى (العلاقات التركية – المصرية في ظل حكم المجلس العسكري) . والمطلب الثاني : المرحلة الثانية (العلاقات التركية – المصرية في ظل حكم الأخوان المسلمين) والمطلب الثالث : المرحلة الثالثة (العلاقات التركية – المصرية في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي) . أما المبحث الثاني فيتناول المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية – المصرية وآفاق المستقبل وعلى مطلبين الأول : المتغييرات السياسية والأمنية ، والمطلب الثاني : الآفاق المستقبلية للعلاقات ما بين الدولتيين .

المبحث الأول : ((تطور العلاقات التركية – المصرية بعد احداث التغيير العربي))

شهدت العلاقات بين الدولتين محطات متعددة قبيل احداث التغيير العربي ، إمتدت لعقود طويلة من الزمن كانت فيها تركيا غير منسجمة مع مصر الناصرية في حقبة حكم الرئيس السابق جمال عبد الناصر ثم تغير الحال مع الرئيس محمد أنور السادات وصولا لمرحلة حكم الرئيس محمد حسني مبارك إذ إستطاعت تركيا من تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية (التجارية) وبالذات بعد تولي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة في تركيا مع مصر والتي تمثلت بالزيارات الرسمية وزيارات رجال الاعمال والتي أسفرت في نهاية المطاف من التوقيع على إتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في ٢٧ / كانون الاول عام ٢٠٠٥ (١) . والتي كانت البداية الفعلية لتطوير العلاقات بين البلدين قبيل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، رغم المخاوف التي ساورت السياسة الخارجية المصرية من الخلفية الحزبية لنظام الحكم في تركيا التي تتمثل بحزب العدالة والتنمية الموالي لحركة الاخوان المسلمين في مصر .

وعلى الرغم من المساعي التركية الهادفة إلى إقحام نفسها في المنطقة العربية ورغبتها المباشرة للنفاذ والتغلغل ليس للمنطقة العربية فحسب وإنما إلى أفريقا عبر مصر مما جعل العلاقات بين الدولتيين يشوبها طابع

التجاذب من جهة، والتنافس الشديد من جهة أخرى، ولا سيما وان تركيا طوال مرحلة التسعينيات من القرن الماضي وما تلاها في العقد الاول من الألفية الثالثة تحضى بعلاقات تعاون سياسي سياسي وأمني واقتصادي مباشر مع (إسرائيل) بالشكل الذي يفقد التوازن داخل المنطقة العربية لحساب إسرائيل مما زاد من عملية التسابق والتنافس بين البلدين ، فمصر بحاجة إلى الخبرات التركية للنفاذ صوب دول البلقان وبالمقابل تركيا بحاجة إلى النافذة المصرية للتوجه صوب الدول الأفريقية .

وعلى أساس ما تقدم ، فقد شكلت القاهرة النافذة والمحطة المهمة للسياسة الخارجية التركية التي ادركت حجم وقيمة جوارها العربي في التوازنات الاقليمية والدولية من الناحية السياسية أولا ، ومقدار ما تجنية من تعاون تجاري تستفيد منه من الناحية الاقتصادية ثانيا ، فيما إذا تمكنت من النفاذ والدخول وتعزيز علاقاتها التجارية والدبلوماسية .

وتبعا لذلك ففي عام ٢٠٠٨ جاءت الزيارة الأولى للرئيس التركي الاسبق عبدالله غول لتعد البداية والنافذة لسلسلة من الزيارات الرسمية بين البلدين ،لا سيما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨ ، ومن ثم زيارة وزير الخارجية المصري الأسبق إلى تركيا تلاها زيارة رئيس مجلس الشعب المصري الأسبق الى تركيا أيضا عام ٢٠٠٩ .

وتأسيساً لما تقدم سنتاول في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول : المرحلة الأولى : (العلاقات التركية – المصرية في عهد حكم المجلس العسكري)

المطلب الثاني : المرحلة الثانية : (العلاقات التركية – المصرية في عهد حكم الأخوان المسلمين) .

المطلب الثالث : العلاقات التركية – المصرية في عهد حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي .

أولاً : المطلب الأول (المرحلة الأولى : العلاقات التركية – المصرية في عهد حكم المجلس العسكري)

كان التغيير السياسي الذي حصل في مصر بناءا على الثورة الشعبية التي خاض غمارها مجموعة من الشباب المصري المتحمس للحرية والديمقراطية والذي استخدم وسائل التواصل الاجتماعي في إيصال فكرة الثورة وتغيير النظام السياسي القائم عبر الدعوة بإسقاط النظام ورحيله ، فحدثت تبعا لذلك ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي سجلت نقطة تحول تاريخي ليس في تاريخ مصر فحسب وإنما في تاريخ المنطقة العربية بشكل خاص وتاريخ الشرق الوسط بشكل عام ،لما تتمييز به مصر من موقع استراتيجي وتأثير عربي وإقليمي ودولي في كل القضايا والاحداث التي شهدتها المنطقة العربية والشرق الاوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن . ولقد تظافرت أسباب عديدة وقفت خلف نشوء هذه الثورة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي ، ويمكننا في هذا الصدد أن نبين جزءا منها وكما يآتي :

١ــ الأسباب السياسية :

والتي تمثلت وبشكل مباشر بتآكل شرعية حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وتراجع شعبيته ومقبوليته الشعبية ، فلم تعد الشرعية الثورية ومن ثم الشرعية الدستورية التي كان يعتمد عليها في حكم البلاد مقنعة

ومقبولة الملايين من الشباب المتطلعين لواقع سياسي واقتصادي واجتماعي جديد يدفع بهم نحو غد مشرق بعيد عن الفقر والبطالة والضياع ، مما خلق أزمة ثقة بين الدولة ومجتمعها وبالشكل الذي تطور الأمر فيه إلى ان أصبحت شرعية النظام السياسي ممثلا بالرئيس أو الحزب الحاكم (الحزب الوطني) غير مقبولة نهائياً وبالشكل الذي قادها للتصادم بدلا عن الاستقرار ، فقادت هذه الصورة من التصادم العنيف بين الأجهزة الأمنية والشعب إلى الفوضى وعدم الاستقرار ([٢]) .

ناهيك عن مساعي الرئيس المصري الاسبق محمد حسني مبارك لتوريث الحكم لأحد أبناءه وتحديدا جمال مبارك وبالشكل الذي فسح المجال له بالسيطرة والاستحواذ على العديد من القضايا المهمة التي تمس مؤسسات الدولة وبالشكل الذي باتت فيه مؤسسات الدولة تتحول شيئا فشيئا الى مؤسسات خاضعة لسطة العائلة الحاكمة ، مما زاد من قلق الجماهير على واقعها ومستقبلها وتطلعاتها المشروعة ([٣]) . كذلك تعد قضية الفشل في تحقيق ديمقراطية حقيقية أحدى الاسباب السياسية المهمة وبالذات الفشل بالانتقال من الشرعية الثورية إلى الدستورية والتي لم تسفر انتخاباتها إلا عن فوز الرئيس في كل مرة وحزبه الحاكم ، ومن ثم الفشل في تحقيق تنمية سياسية ديمقراطية ، الأمر أنتج حالة من الانسداد والانغلاق السياسي وغياب الأفق ،ففي إنتخابات عام ٢٠٠٥ الرئاسية فاز الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك لمدة ستة سنوات جديدة وبنسبة ٨٨،٦ ٠/٠ من أجمالي أصوات الناخبين فيما حصل مرشحه أيمن نور مرشح حزب الغد على ٧،٣ ٠/٠ من الاصوات ([٤]). بما يؤشر أن هناك تلاعب في الانتخابات من جهة وتضيق على المنافسين من المرشحين من جهة أخرى .

٢– الاسباب الاقتصادية والاجتماعية :

تمثلت هذه الاسباب بمجموعة كبيرة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها مصر طوال ثلاثة عقود متتالية من حكم الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك والتي تمثلت بإرتفاع نسبة البطالة وعدم وجود فرص لتشغيل أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل ، إذ بلغت نسبة البطالة في مصر عام ٢٠١٠ حوالي ٢٠،٤ ٠/٠ ([٥]) . وهي نسبة مرتفعة قياسا للسنوات السابقة ، فضلا عن ارتفاع معدلات الفقر وبشكل مخيف جدا إذ بلغت عام ٢٠١٠ بحدود ٢٥،٢ ٠/٠ ([٦]) حسب الجهاز المركزي للاحصاء . ناهيك عن المشكلات الاجتماعية المختلفة كأزمة السكن والعشوائيات وارتفاع نسبة الامية وضعف الرعاية الصحيحة والضمان الاجتماعي وانعدام جزء معين من الخدمات العامة وبالذات المواصلات الداخلية والخارجية بين المحافظات وارتفاع الاسعار وتفشي ظاهرة الغش الصناعي ، وأمام هذه الاسباب وغيرها أندلعت الثورة الشعبية مطالبة برحيل النظام السياسي القائم .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، ما هو الموقف التركي من الثورة وتولي المجلس العسكري للحكم في مصر ؟

كان الموقف التركي ممثلا من خلال تصريحات رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردغان وهو مؤيدا للثورة الشعبية المطالبة بالحرية والتغيير ، حتى وقف داخل قبة البرلمان التركي يردد هتافات ميدان التحرير وخاطب الرئيس حسني مبارك بالقول " إنك لست ديمقراطيا وأن الانتخابات المعروفة نتائجها مسبقا ليست انتخابات

حقيقية " . في حين توجه الرئيس التركي مباشرة للقاهرة بعد خلع الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك في ١١ شباط عام ٢٠١١ وتم استقباله استقبالا رسميا من قبل رئيس المجلس العسكري المشير الطنطاوي ، إذ إلتقى خلال الزيارة بالمرشد العام لحركة الاخوان المسلمين في إشارة لمدى قوة العلاقات الاخوانية مع النظام التركي وهو ما كان مرفوضا من قبل النظام السابق وأجهزته السياسية والأمنية حينذاك .

كما أن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أكد بأن مطالب المتظاهرين المصريين شرعية لكن يجب ان تكون المظاهرات بعيدة عن العنف وان تتعامل السلطات المصرية بعقلانية وأن تركيا لن تبقى صامتة إزاء ما يحدث في مصر فهي تعطي أهمية كبرى للسلام الداخلي في مصر وللدول الصديقة وتعرب عن حزنها وأسفها لسقوط القتلى والجرحى في تلك التظاهرات ، كما أكد على ان تركيا قد أنتقدت حينما تدخلت في القضية اللبنانية وأنتقدت أيضا حينما لم تتدخل في القضيتين التونسية والمصرية (٧) .

أن هذه الاجواء دفعت دون شك إلى نوع جديد من العلاقات السياسية بين تركيا ومصر ولاسيما وأن المجلس العسكري المصري في حينها بحاجة الى الدعم الخارجي وبهدف استتباب الامن الداخلي اولا وتحقيق الاستقرار الخارجي في علاقات مصر الخارجية لحين الانتهاء من اعداد دستور جديد للبلاد وإجراء انتخابات تفضي لانتخاب رئيسا للجمهورية .

كانت التحديات التي واجهها المجلس العسكري كبيرة جدا توزعت بالشكل الاتي : (٨)

١ــ التحديات السياسية : تمثلت بعدد الاحزاب السياسية والحركات الدينية التي ظهرت على السطح بشكل علني بعد أن استفادت من الثورة الشبابية الشعبية والتي ركبت الموجه معها ، ومحاولة المجلس العسكري المحافظة على الأمن والاستقرار وعدم الانجرار إلى الفوضى تحت شعارات حزبية سياسية ودينية .

٢ – التحديات الاقتصادية المتمثلة بتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتفشي البطالة وارتفاع الاسعار وهبوط سعر صرف الجنيه المصري امام الدولار والفقر نتيجة الفوضى ونتيجة لتوقف قطاع اقتصادي بأكمله ألا وهو القطاع السياحي .

٣ ــ التحديات الأمنية والتي كانت على درجة عالية من التأثير ، إذ أصبح المجلس العسكري أمام تحدي خطير هو كيفية ضمان أمن الجبهة الداخلية أمام الفوضى الشعبية العارمة والتي تتطلب المزيد من الجهود الامنية للمحافظة على أرواح الملايين من الناس .

ففي ظل هذه الأجواء لم تكن تركيا صامتة بل على العكس من ذلك جائتها الفرصة المناسبة للنفوذ والتغلغل دون آدنى شك ، فجاءت زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للقاهرة في شهر كانون الأول من عام ٢٠١١ ، بمثابة البداية الحقيقية للنفوذ بإتجاه مصر وبدعم من حركة الأخوان المسلمين الذين أستقبلوه استقبالا مدويا ومطالبينه بإعلان الخلافة الإسلامية من مصر . إلا أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان دعى في خطابه إلى ضرورة بناء دستور على أسس علمانية ، الأمر الذي دفع حركة الأخوان إلى إنتقاد خطابه بشدة بقولها إن العلمانية لا تصلح مع طبيعة الشعب المصري المحب للدين وإن مصر ليست

بحاجة إلى نصائح أردوغان بإعتماد العلمانية أو المدنية في الحكم ([9]) .

وعليه أخـــــــذت العلاقات التركية – المصرية خلال مرحلة حكم المجلس العسكري طابعا مغايـــرا عما كانت فيه سابقا ، حيث احتفظت تركيا بعلاقات متميزة مع المجلس العسكري من الناحية السياسية والاقتصادية، كما أن إنشغال المجلس العسكري نفسه في بناء البيت الداخلي للمصر لم يعطي الفرصة الكاملة لتركيا لمد جسور التغيير الكاملة في العلاقات وإنهاء القطيعة الخجولة التي كانت في عهد الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك . لذا فإن فرصتها كانت مع وصول حركة الأخوان المسلمين للحكم رغم بعض الانتقادات التي تعرض لها رجب طيب اردوغان حول خطاباته بضرورة إعتماد دستور علماني يهدف الى بناء دولة مدنية يعيش فيها الجميع .

المطلب الثاني : المرحلة الثانية (العلاقات التركية – المصرية في عهد حكم الأخوان)

أصبحت تركيا من المؤيدين الإقليمين لمصر والداعمين لها خلال مرحلة لحكم الاخوان بعد أن تمكن عضو مكتب الارشاد في جماعة الاخوان المسلمين السيد محمد مرسي من رئاسة مصر والذي سعى جاهدا للحصول على الدعم التركي ولاسيما في مبادرته التي طرحها والمتمثلة بإنشاء مجموعة إقليمية تركز على الأزمة السورية تضم كل من مصر والسعودية وتركيا وإيران ، إلا أن السعودية رفضت ذلك ، وحصل الرئيس المصري الجديد على دعم تركي مباشر توجت من خلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للمرة الثانية الى القاهرة في تشرين الثاني عام ٢٠١٢ برفقة وفد حكومي كبير يمثل القطاع العام ورفقة وفد كبير أيضا يمثل القطاع الخاص التركي ، وقد ألقى خطابا في جامعة القاهرة أشاد فيه بقرار الرئيس المصري محمد مرسي سحب السفير المصري من إسرائيل على أثر الغارات الجوية الاسرائيلية على قطاع غزة كما أعتبر أن تحالفا مصريا تركيا من شأنه أن يضمن السلام والاستقرار في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط ، كما اشاد بالناشطين من الشباب المصري الذين تمكنوا من اسقاط دكتاتورية مبارك وأعلن أن مصر وتركيا يد واحدة ([10]) .

وعليه فقد كان طموح تركيا هو الوصول إلى شراكة إستراتيجية كاملة مع مصر تتضمن التعاون في كافة المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والامنية وكانت تركيا تسعى من وراء تعميق علاقاتها مع مصر لتحقيق جملة من الاهداف الكبرى وهي :

١ ــ التغلغل والنفوذ السريع لداخل مصر لجني المكاسب السياسية لكي تتمكن تركيا من الاستفادة من الورقة المصرية لصالحها ضمن أطار التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية من جهة ومنطقة الشرق الاوسط عموما .

٢ ــ سعي تركيا وعبر شراكتها المباشرة مع الحكومة المصرية الجديدة لحكم الأخوان إلى توفير وتعزيز الدعم المادي واللوجستي لحركة حماس الفلسطينية في قطاع غزة والموالية لها وبالذات فيما يخص المعابر الحدودية وفيما يخص محاولات تركيا لتقليل الحصار الاسرائيلي على غزة .

٣ ــ محاولة تركيا الضغط على إسرائيل والتأثير عليها ولاسيما وأن تلك المدة شهدت توترا في العلاقات

التركية – الاسرائيلية على أثر مقتل الجنود الاتراك في الباخرة المتوجهة الى قطاع غزة عام ٢٠١٢ .

٤ ــ تضييق الخناق على بعض الدول العربية والتي لا تسير في الفلك التركي بغية إجبارها على التعاون مع السياسات التركية أو الضغط عليها وبالذات في علاقاتهما مع سوريا .

٥ ــ سعي تركيا لصعود حكومات ذات مرجعيات إسلامية للحكم في عدد من البلدان العربية لكي تتحرك في المجال التركي بما يسهم في تعزيز حضور تركيا الاقليمي والدولي لتغدو فاعل مركزي ومؤثر في القضايا الاقليمية والدولية والتي تمس منطقة الشرق الاوسط والعالم العربي على وجه الخصوص .

وتبعا لهذه الاهداف تزايد حجم التعاون بين تركيا ومصر بالشكل الذي توسطت تركيا عند صندوق النقد الدولي لدعم الرئيس محمد مرسي ووضع خطط إستراتيجية مشتركة بين البلدبن كان من ضمنها إقامة مناورات عسكرية تركية ــ مصرية بما يؤشر الدعم التركي الواضح للرئيس الجديد الذي يمثل حركة الاخوان المسلمين (١١) . وفي الواقع أن هذا التقارب بين البلدين خلال هذه المرحلة يعطينا حقائق أصبحت واضحة وبشكل جلي وهـــــــــي :

١ ــ أن الاساس الذي أسهم في تقارب البلدين هو توجهاتهما السياسية والحزبية ، بمعنى إنتمائهم للتيار الاسلامي السياسي الذي أخذ بالانتشار ما بعد احداث التغيير العربي في البلدان العربية .

٢ ــ وجود سيناريوهات معدة ما بين الطرفين (تركيا والأخوان المسلمين) لتقوية الاسلام السياسي أو التيارات الإسلامية على حساب التيارات العلمانية والقومية الأخرى والعمل على إضعافها وتقوية وتعزيز النفوذ التركي على الرغم من دعوة الرئيس أردغان في خطاباته السابقة إلى ضرورة إعداد دستور يضمن تحقيق الدولة المدنية .

٣ ــ ضمان مكان آمن في صحراء سيناء لإيواء المئآت من المتطرفين الإسلاميون الذين يمارسون الأعمال الإرهابية .

ووفقا لهذه الحقائق فإن العلاقة التي تربط الحكومة التركية بجماعات الأخوان المسلمين المصرية هي علاقات قائمة على روابط تتجاوز الاطار السياسي الى النسق الايديولوجي الذي يجعل الجانبين ينتميان لتيار عقائدي واحد . وذلك منذ قيام نجم الدين أربكان على تأسيس حركة الملي جورش والتي تمثل الجناح التركي لجماعة الاخوان المسلمين والتي خرج منها العديد من الاحزاب السياسية التركية التي من ضمنها حزب العدالة والتنمية الحزب الحاكم في تركيا رغم إنه التيار التجديدي الذي إنقلب على تيار نجم الدين إربكان داخل حزب الفضيلة عام ٢٠٠١ (١٢) .

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة (العلاقات التركية – المصرية بعد ٣٠ حزيران ٢٠١٣) .

شكلت ثورة ٣٠ حزيران ٢٠١٣ الشعبية والمؤيدة من قبل الجيش المصري والتي أطاحت بحكم الرئيس المصري محمد مرسي نقطة الخلاف الكبيرة في العلاقات بين تركيا ومصر والتي دفعت بالعلاقات بينهما إلى التناحر والأختلاف في المواقف السياسية إزاء كل منهما ، إذ تجسد الموقف التركي من التغيير الذي قادة الجيش والمناصر للثورة الشعبية التي خرجت بما يقارب أكثر من ٣٠ مليون نسمة مطالبة بتغيير حكم الأخوان ، بالرفض

ومعارضة عزل الرئيس الاسبق محمد مرسي من منصبه ، إذ سعى رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردغان بتوجيه الانتقادات الحادة للجيش المصري وأعتبره تدخلا من الجيش في الشؤون السياسية ومن ثم إنه يشكل تدخلا ضد الشرعية الدستورية والانتخابية التي أسفرت عن فوز حركة الأخوان المسلمين بمنصب رئاسة الجمهورية .

وعليه دفع ذلك الانقلاب بالعلاقات بين الدولتين للتجاذب والتناحر بدلا عن التعاون والاتفاق ونسفت تبعا لذلك مذكرات التفاهم والتعاون الاقتصادي والتجاري ناهيك عن التعاون السياسي بين الدولتين والتي تم توقيعهما في عهد الرئيس المعزول . وتبعا لذلك تمثلت سمات وخصائص هذه المرحلة بالنقاط الآتية :-

١ – شهدت هذه المرحلة تبادل الاتهامات بين الحكومة المصرية الجديدة وحكومة الرئيس رجب طيب أردغان عبر وسائل الاعلام المختلفة ، من خلال رفض مصر الكامل التدخل في شؤونها الداخلية وإن الانقلاب العسكري الذي حصل ما هو إلا بناءا على إرادة الشعب المصري للمطالبة بالتغيير والتي تمثلت في ٣٠ /حزيران عام ٢٠١٣ .

٢ ــ أسهمت القطيعة السياسية والحرب الاعلامية بين الجانبين الى قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وتركيا وتعرضها الى نكسة كبيرة كان من شأنها المضار الاقتصادية التي لحقت بالبلدين .

٣ – استمرار القطيعة الدبلوماسية وعدم فتح قنوات دبلوماسية للتفاهم . وصلت لدرجة الإعلان بان السفير التركي غير مرغوب فيه داخل مصر .

٤ ــ إتهام مصر لتركيا بدعمها الإرهاب المسلح داخل مصر من خلال دعمهما لحركة الأخوان المسلمين والتي أعلنت الحرب على النظام السياسي القائم ما بعد ٣٠ حزيران وعلى الجيش المصري .

أن كل هذه الاتهامات فسرت من دون أدنى شك هذه المرحلة التي شهدت فيها العلاقات نوعا من القطيعة بين البلدين ولاسيما وأن الرئيس الحكومة التركية أردوغان وصف في حينها بإن فض أعتصام مسجد رابعة العدوية بالمجزرة ورفضه لثورة ٣٠ حزيران التي وصفها بالانقلاب . [١٣]

وبذلك دعت تركيا إلى ضرورة عدم الاعتراف بالتغيير السياسي في مصر وفتحت أبوابها لجميع المعارضة المصرية والسماح لهم بالعمل السياسي والاعلامي على حد سواء ضد النظام المصري الجديد . بما يؤشر لنا التراجع الكبير في العلاقات بين البلدين .

وعلى صعيد أخر وبعد مرورة مدة ليست بالقصيرة سعت المملكة العربية السعودية إلى ترميم العلاقات المصرية التركية كوسيط بين البلدين ، إذ وضع كلا البلدين شروط معينة لعودة علاقاتهما ، إلا ان تلك الواسطة لم تنجح على أثر مطالبة مصر لتركيا بضرورة إعترافها بثورة ٣٠ حزيران ٢٠١٣ .

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على العلاقات التركية – المصرية وآفاق المستقبل .

أسهمت عوامل عديدة في التأثير على العلاقات التركية – المصرية وهي ذات أبعاد سياسية وامنية واقتصادية تجارية وثقافية ، ولم تكن هذه العوامل ثابتة من حيث التأثير أو لا تتغير بمرور الزمن ، بل العكس تماما أتخذت هذه العوامل ألوانا مختلفة تبعا للظروف لسياسية التي

عاشتها هذه العلاقات والتي تميزت بالتعاون تارة وبالإختلاف والتنافر تارة أخرى ، بما يؤثر تأثير المحيط الإقليمي والدولي والتوجهات السياسية للنخب المسيطرة على الحكم في كلا الدولتين . إذ تمثلت السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا بتغير تام في علاقاتها الخارجية وبالذات علاقاتها مع العالم العربي بشكل عام وبعض الدول العربية المتميزة وذات الثقل الاقليمي والدولي بشكل خاص ، حيث تبنت سياسة جديدة تجعل تركيا دولة محورية تتعامل مع الدول على مسافة واحدة . إذ شكل وصول رجب طيب اردغان نقطة تحول في علاقات تركيا مع العالم العربي ، حيث إستثمرت تركيا تراجع دور ومكانة مصر في المنطقة العربية سياسيا عسكريا واقتصاديا وثقافيا لتجد نفسها أن العالم العربي فاتحا ذراعية للتغلغلها ونفوذها من دون وجود منافس قوي كما في مصر([١٤]) .

وعليه يمكننا في هذا الصدد ان نحدد أهم العوامل المؤثرة على العلاقات التركية – المصرية كما يأتي :

١ ــ العوامل السياسية والأمنية :

لعبت العوامل السياسية دورا مهما في تجاذب او تنافر العلاقات التركية – المصرية ، وذلك تبعا للخلفية السياسية للقيادات الحاكمة وتوجهاتهم السياسية في كلا البلدين ، وكما ذكرنا سلفا أن تركيا سعت لتغيير سياستها الخارجية مع العالم العربي بشكل مباشر بعد وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان الذي سعى جاهدا لمد جسور من التعاون والتفاهم السياسي والاقتصادي مع بعض الدول العربية وبالذات مع دولة قطر والسعودية والسودان ومصر بدرجات مختلفة ، ففي عهد الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك كانت مصر مترددة في ديمومة علاقاتها السياسية مع تركيا ورفدها بعوامل تعزيزها لإدراكها الخلفية السياسية التي تقف خلف رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في حينها ، وهي تخشى هذه الخلفية الاسلامية والدور الذي تقوم به حركة الاخوان المسلمين داخل مصر ،لاسيما وان الاحداث التي جاءت بعد الاحتلال الامريكي للعراق كانت سببا في تفشي الحركات الاسلامية المتطرفة وانتشارها في العديد من البلدان العربية . وعلى الرغم من ذلك ففي ٢١ /١٢ /٢٠١٠ اتفقت كل من مصر وتركيا على إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي في مختلف المجالات خلال اجتماع وزيري خارجية البلدين في انقرة في إطار الجولة الثالثة من اجتماعات الحوار الاستراتيجي ، بما يضمن وجود تعاون استراتيجي بينهما لما يعود بالنفع على مصالحهما المتعددة والتي من شأنها تكرس محورية كل من مصر في المنطقة العربية والافريقية وتركيا في المنطقة العربية والاسيوية والاوربية ([١٥])

ونتيجة لتطورات احداث التغيير العربي والتي انطلقت من تونس أواخر عام ٢٠١٠ والتي أيدتها تركيا على لسان مسؤوليها ، والتي أمتدت إلى مصر على أثر ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ والتي إيدتها تركيا بالكامل، ناهيك عن وقوفها إلى جانب مناصريها من حركة الأخوان ، إذ دعمت بالكامل وصول الرئيس الاسبق محمد مرسي بما يؤشر أهمية تأثير العوامل السياسية في تعزيز التقارب والتفاهم بين البلدين من عدمه ، ولقد توضح ذلك بشكل أكثر جدية خلال الثورة الشعبية في ٣٠ حزيران عام ٢٠١٣ والتي دعمها الجيش المصري

من خلال الاطاحة بالرئيس محمد مرسي ، مما كانت سببا في التنافر والقطيعة في علاقاتهما بسبب إلاختلاف السياسي والخلفية السياسية للقائمين على ثورة ٣٠ حزيران المصرية والتي أطاحت بحكم الأخوان المسلمين الموالين لتركيا .

أما على صعيد العوامل الأمنية المؤثرة على العلاقات بينهما فكانت متعددة تمثلت بحجم الدعم الكبير الذي تحضى به حركة الاخوان المسلمين المصرية من قبل تركيا وإيوائها للمعارضين منهم بعد أن عدتها مصر حركة إرهابية تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي في مصر، وبالذات بعد قيامها بالعديد من الأعمال الإرهابية والتي راح ضيحتها أعداد كبيرة من صفوف الجيش المصري والمواطنين على حدٍ سواء، فضلا عن علاقاتها مع حركة حماس وأحداث سيناء .

وتبعا لذلك اتخذت مصر سياسات متعددة لمكافحة الارهاب منها سياسات التعامل مع العناصر الارهابية وسياسات التعامل مع ضحايا الارهاب ، وسياسات تحصين المجتمع من خلال مكافحة التطرف وفقا لإستراتيجيات وآليات معدة لهذا الغرض .

وعلى أساس ما تقدم ، لم تقتصر العوامل السياسية على البيئة الداخلية والنظرة المتبادلة لكل نظام سياسي تجاه الأخر بقدر ما أمتدت باتجاه ضمان المكانة الإقليمية والنفوذ ليس داخل المنطقة العربية فحسب وإنما في عموم منطقة الشرق الاوسط ، فتركيا سعت لإبراز نفسها كقوة إقليمية لها شأنها ومكانتها محاولة الخروج من كونها دولة عازلة مكتفية إلى دولة راغبة بالتوجه الخارجي وتعاملت مع ملفات عديدة لإبراز نفسها كقوة إقليمية مؤثرة في التوازنات الإقليمية ومؤثرة على المصالح الدولية ، فكان تعاملها مع الملف المصري وعلاقاتها مع مصر في عهد عبد الفتاح السيسي بأعتبارها ندً لها ، والى حركتها باتجاه شمال أفريقيا والسودان وكمنافس شديد لها في العالم العربي ، ناهيك عن القطيعة في العلاقات بينهما والتي فشلت أغلب المحاولات الدبلوماسية في إعادتها رغم حاجة البلدين لكلاهما من الناحية الاقتصادية ([١٦]).

٢– العوامل الاقتصادية :

أثرت العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية المصرية وأسهمت في إحداث تغييرات إيجابية فيما يخص التقدم بالعلاقات السياسية ، فعلى الرغم من تقدم وتطور العلاقات الاقتصادية بينهما قبيل مرحلة احداث التغيير العربي ، إلا إنها إزدادت تقدما وبشكل كبير ما بعد ثورة ٢٥ يناير في عهد حكم المجلس العسكري وتطورت أكثر على خلفية وصول الرئيس الاسبق محمد مرسي للحكم والذي يمثل حركة الاخوان المسلمين الموالية لتركيا بما يؤشر بما لا يقبل الشك التعاون الكبير على المستويين السياسي والاقتصادي. حيث بلغت الصادرات التركية لمصر خلال عام ٢٠١٢ (٣٦٧٩) إذ شكلت ما نسبته ٢,٢ ٠/ وكانت الواردات التركية من مصر لنفس العام (١٣٤٢) بما يؤشر حجم التبادل التجاري الذي كان الأفضل بين الجانبين خلال عام ٢٠١٢ ([١٧]) . إلا إن هذا التبادل التجاري إنخفظ بشكل حاد على أثر الخلاف السياسي بين الجانبين عقب الانقلاب العسكري في مصر عام ٢٠١٣ حيث تراجعت الصادرات التركية الى مصر كما تراجعت الواردات التركية إليها خلال الاعوام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ ([١٨]) .

ويمكن بيان سبب تراجع التبادل التجاري والاقتصادي الى الاتي :

١ ــ تراجعت العلاقات التجارية التركية – المصرية على اثر التجاذبات السياسية بين الدولتين ، كما نقل في عام ٢٠١٨ إنها من الممكن ان تشهد تراجعا خلال العام ٢٠١٩ بسبب الاوضاع الاقتصادية المتردية في مصر من حيث صعوبة توفير العملة الصعبة للمستوردين ناهيك عن القرارات التي تم اتخاذها بشأن ترشيد الاستيراد ، وكذلك فرض الحكومة المصرية رسوم كبيرة على بعض المنتجات التركية بما أدى الى تأثير على الصادرات التركية تجاه مصر .

٢ – سعي الطرفين بالبحث عن بدائل تجارية أخرى لتعويض النقص الحاصل في الصادرات والإيرادات لكلاهما ، بسبب الخلافات السياسية في التوجهات .

٣ – ما زال التعاون التجاري والاقتصادي بين مصر وتركيا قائما رغم الخلاف السياسي بين قيادات كلا البلدلين ، إلا إن نسبة التبادل التجاري من حيث الصادرات والإيرادات وكذلك التعاون الاقتصادي وتفعيل بعض الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة في عهد حكم الرئيس الاسبق محمد مرسي ، مازال محدودا وبنسب منخفضة ، وكذلك تبعا للواقع السياسي وما تفرزه العلاقات السياسية والاقتصادية من تفاهمات بين الجانبين بما يؤشر تقدم التعاون في المجالات الأخرى .

٣ – العامل الإسرائيلي :

كانت ومازالت إسرائيل أحدى أهم العوامل المؤثرة على مجمل العلاقات التركية – العربية ومنها العلاقات التركية – المصرية ، وكذلك من العوامل المؤثرة أيضا على مجمل العلاقات العربية والمصرية تحديدا مع تركيا .

إذ لعبت إسرائيل بما تتمتع به من علاقات طويلة مع تركيا تمتد لأكثر من ٦٠ عاما أدوارا متعددة ومختلفة في الضغط السياسي والاقتصادي على تركيا لإجبارها لمساندتها وبالذات في اوقات الازمات والحروب التي تقع بينها وبين الدول العربية .

وفي الحقيقة بدأ التوتر في العلاقات في العلاقات التركية – الاسرائيلية عام ٢٠٠٩ بسبب الحرب الاسرائيلية على غزة واشتد الخلافات والتوتر بينهما عام ٢٠١٠ بعدما هاجمت إسرائيل السفينة التركية (مافي مرمرة) المتجهة إلى قطاع غزة ، إلا أن هذا الخلاف لم يمتد الى إتفاقيات بيع الاسلحة ، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ما معدله ٣ مليار دولار سنويا وهو في تزايد مستمر خلال فترة حكم الرئيس الحالي رجب طيب أوردغان ، بما يؤشر حجم التبادل والتعاون التجاري وحجم العلاقات السياسية بين حزب العدالة والتنمية وإسرائيل ([19])، وهذا ما يؤشر الدعم الخفي بين حركة الأخوان المسلمين وتركيا من جهة وبين حركة الأخوان المسلمين وإسرائيل من جهة أخرى ، وتبعا لذلك سعت مصر في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي إلى عدم فقدانها لعلاقاتها المستمرة منذ إتفاقية كامب ديفيد حيث استندت في عملياتها العسكرية المستمرة ضد الارهاب في سيناء الى شراكتها الاستراتيجية والامنية مع اسرائيل والتي اعطت الضوء الاخضر للقوات المصرية لتنتشر في مناطق واسعة داخل شمال سيناء حتى تتمكن من مواجهة الجماعات التكفيرية والتنظيمات التي تستهدف زعزعة الامن الداخلي لمصر وبالذات حركة الاخوان المسلمين المدعومة من تركيا بالسلاح الثقيل

والمدرعات والطلعات الجوية والتي باتت من أهم الملفات الامنية بين البلدين ([٢٠]) .

أن هذا التعاون بين مصر وإسرائيل يؤشر بما لا يقبل الشك الحرص المصري على عدم أستثمار تركيا لعلاقاتها مع إسرائيل ضد مصر ومن ثم توظيف بعض الحركات الاسلامية في سيناء للقيام ببعض الأعمال الإرهابية داخل الساحة المصرية ، ولا سيما بعد إتفاق تطبيع العلاقات التركية – الاسرائيلية والذي اسفر عن اتفاق الجانبين الى توصيل مساعدات الى قطاع غزة واستكمال مؤسسة الاسكان التركية مشاريعها في ذلك القطاع ، ونتيجة لهذا التقارب التركي الاسرائيلي أصبح الجانب المصري يعمل جاهدا للحصول على تأكيدات اسرائيلية حول استمرار الدور المحوري الذي تلعبه مصر في ما يتعلق بالملف الفلسطيني لا سيما قطاع غزة المتاخم لشبه جزيرة سيناء ، وهذا ما فسر زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري للقدس ولقائه برئيس الحكومة الاسرائيلي بنيامين نتنياهو([٢١]) .

وعلى اساس ما تقدم لم تكن تخشى مصر من تقوية علاقاتها السياسية والاستراتيجية مع إسرائيل بقدر خشيتها من العمليات الإرهابية والتي كانت تلعب دور كبير في زعزعة الاستقرار الداخلي للمجتمع المصري والتي اودت بأرواح العديد من المصريين سواء كانوا من العسكرين او المدنيين بسبب العمليات الارهابية التي كانت تمارسها تلك الجماعات التابعة أصلا لحركة الاخوان المسلمين التي تحضى بدعم وتأييد مباشر من قبل تركيا .

٤ – العامل الامريكي :

تتمتع الولايات المتحدة بعلاقات مختلفة ومتعددة مع كل من مصر وتركيا وهي تتحرك وفقا لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية وبالشكل الذي لا يؤدي إلى ضرب مصالحها من جهة او إضعاف مكانتها الدولية من جهة أخرى ، وعليه فقد مارست أمريكا أدوارا متعددة للتدخل بغية التأثير في مواقف الدولتين تجاه القضايا الاقليمية المطروحة كالقضية السورية وقضية الارهاب وغيرها الكثير ، ولفهم تأثير الدور الأمريكي لا بد من الاشارة إلى مجموعة من العوامل هي محاولة تركيا اقناع الولايات المتحدة الامريكية بانها تقدم صورة الاسلام المعتدل الذي يحظى بالقبول وتسعى الى ضمان دولة مدنية ديمقراطية مع تعزيز احترام حقوق الانسان واحترام الهويات الاخرى دون انقطاع حزب العدالة والتنمية عن جذوره الاسلامية والمجتمعية . وهم يسعون لضمان عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي وعدم الدخول في مواجهة مع امريكا تعرضها لمخاطر واضرار بالمصالح الداخلية ، وتبعا لذلك فإنها تسير وفقا للسياسات الامريكية الموضوعة ولكن بحذر شديد حفاظا على إمكانياتها الداخلية وتطلعاتها المستقبلية وهي ترفض التصادم المباشر وغير المباشر مع الإدارة الامريكية ، على الرغم من وجود عاملين يقفان وراء التوتر في العلاقات بينهما هما أختلاف المصالح وأختلاف القيم([٢٢]) .

بالمقابل سعت مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي لضمان علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سعيها الدائم إلى ضمان حليف دولي إلى جانبها ، على الرغم من المواقف السابقة التي أعربت

عنها الإدارة الامريكية المطالبة بفسح الحريات والديمقراطية والاصلاحات السياسية والاقتصادية إثناء إدارة باراك اوباما وما روجت عنه من الفوضى الخلاقة([٢٣]). لقد تطابقت السياسة المصرية الجديدة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي مع سياسة الرئيس الامريكي دونالد ترامب التي تعد التطرف الاسلامي على رأس قائمة أعدائها وهو نفس الموقف الذي يتبناه الرئيس عبد الفتاح السيسي في رفض جماعات الاسلام السياسي ورفض التوظيف الانتهازي لها لتحقيق اهداف إقليمية الامر الذي دعم علاقات التعاون المصري – الامريكي وتحديدا فيما يخص محاربة الارهاب ومكافحته([٢٤]).

٥ – العامل العربي :

كان للعامل العربي دوراً كبيراً في التأثير على العلاقات التركية – المصرية ، إذ أن الخلفية العربية والمكانة الرفيعة التي تحضى بها مصر داخل الدول العربية الأخرى يعطيها قدرا كبيرا من المناورة السياسية بما يشكل عمقا إستراتيجيا لها ، قد أعطاها أولوية عدم التمسك بتركيا والانصياع لها في حالات الخلافات السياسية التي تقع بينهما ، لما توفره بعض الدول العربية من دعم مباشر لمصر سياسيا واقتصاديا وثقافيا وأمنيا وبالذات في حربها ضد الارهاب من جهة وفي مواقفها الحازمة ضد جماعات الاسلام السياسي كحركة الاخوان المسلمين المصرية المدعومة من تركيا والتي تعد هي سبب الخلاف الرئيس بين البلدين رغم حاجة بعضهما لبعض من النواحي السياسية والاقتصادية والتجارية .

وأمام هذه المعطيات يبرز دور العامل العربي في النقاط الآتية وهي :

١ ــ السعي الدؤوب لتشكيل تحالف عربي يضم القوى العربية المعتدلة والتي ترفض الارهاب شكلا ومضمونا كما ترفض سياسات بعض القوى الاقليمية التي تقف خلف جماعات الاسلام السياسي ، المتطرف منها .

٢ – الدعم الاقتصادي والمالي الذي توفره بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين لمصر ، من حيث المنح المالية والاستثمارات المختلفة يفوق بكثير مما تكسبه مصر من تعاملها مع تركيا .

٣ – الإختلاف في العلاقات التركية – المصرية أفرز لنا بما لا يقبل الشك حقائق كانت مغيبة على الساحة العربية ، كان من أبرزها إصرار الإسلام السياسي على ممارسة الفوضى السياسية في البلدان التي يتواجد فيها بقوة بما يمكنه من الوصول للسلطة بأسرع وقت ممكن ، وهذا الامر دفع حركة الاخوان المسلمين في مصر الى إعلان الكفاح المسلح على حد زعمها لمقاتلة الجيش المصري .

المطلب الثاني : مستقبل العلاقات التركية – المصرية .

أن العلاقات بين دولتين أو اكثر لا تتحدد بواقعها أو ماضيها فحسب وإنما للماضي والواقع دور في تحديد الابعاد المستقبلية من جهة وفي تقديم رؤيا ربما تكون تشائمية أو تفائلية حسب المتغييرات السياسية والأحداث المرتبطة بها ، والتي هي قطعا ليست ثابتة على الاطلاق وإنما متغيرة بأستمرار ، والعلاقات التركية – المصرية كغيرها من العلاقات لم تكن في أي مرحلة من مراحلها جامدة ومتوقفة بالشكل الذي يقودها الى اللارجعة وإنما على العكس تماما ، فإن هذه العلاقات رغم المواقف المتشنجة هنا وهناك إلا إنها مازالت تملك

مقومات عودتها تارة ومقومات تطورها مستقبلا تارة أخرى ، وعليه يمكننا في هذا الصدد تحديد أحتمالين للعلاقات التركية – المصرية وهما :

أولا : الاحتمال الأول : (استمرارية الوضع الراهن في العلاقات التركية–المصرية)

يفترض هذا الاحتمال بقاء العلاقات التركية – المصرية على حالها بسبب إدارة أوردغان التي تنظر لمصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي من زاوية أن ما قام به الجيش المصري هو إنقلاب ومن ثم تحددت العلاقات السياسية بين البلدين ، الامر الذي دفع بتراجع واضح وكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية رغم وجودها بنسب ضعيفة ، كما أن الرغبة تراجعت لدى الجانبين التركي والمصري في توثيق وتطوير علاقاتهما والانتقال بها إلى أفاق أرحب وأوسع ، على العكس ما شاهدناه في المرحلة السابقة تماما من حكم حركة الأخوان المسلمين والرئيس الأسبق محمد مرسي ، وكيف كانت تركيا مندفعة بشكل كبير لتوقيع العديد من المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والتعاون والتنسيق في المجالات كافة .

وعليه لا زالت العلاقات بين البلدين تأخذ طابع المنافسة من جهة وطابع الحدية في التصريحات من جهة أخرى ، كما أن الازمات بين البلدين لم تتوقف ، كأزمة حقول الطاقة الضخمة في شرق البحر المتوسط بسبب أكتشاف مصر لحقول جديدة للغاز الطبيعي المسمى حقل الظهر ، والذي يعد الاكبر من نوعه في منطقة شرق البحر المتوسط ، إذ بلغت إحتياطات الحقل ٣٠ ترليون قدم مكعب ، إذ جاءت الازمة على أثر تصريحات وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلوا قال فيها أن " أن تركيا تخطط للبدأ في أعمال تنقيب عن النفط والغاز شرقي المتوسط في المستقبل القريب ، وأن الاتفاقية بين مصر وقبرص لا تحمل أي صفة قانونية وأن التنقيب عن الموارد الطبيعية بهذه المنطقة وإجراء دراسات عليا يعد حقا سياديا لتركيا " ([٢٥]) .

مما أثار حفيضة الجانب المصري ، إذ قدمت الخارجية المصرية بيانا قالت فيه " أن اي محاولة للمساس بالسيادة المصرية على المنطقة الاقتصادية الخالصة لها في شرق المتوسط مرفوضة وسيتم التصدي لها " ([٢٦]) ، كما أن تركيا لجأت عدة مرات بعدم أعترافها بالاتفاقية الموقعة بين مصر وقبرص عام ٢٠١٣ بترسيم الحدود البحرية بين البلدين للاستفادة من المصادر الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدين في شرق المتوسط . ناهيك عن قيام الحكومة المصرية في اكتوبر عام ٢٠١٤ بمنع مرور الشاحنات التركية التي تنقل البضائع التركية عبر الاراضي المصرية الى دول الخليج العربية وبعد انتهاء مفعول اتفاقية المرور وعدم تجديدها بعد انتهائها في مارس عام ٢٠١٥ .

وعلى أساس ما تقدم فإن استمرارية هذا الوضع المتجاذب في العلاقات بين تركيا ومصر سيقود حتما الى المظاهر الاتية :

١ ــ أحدث التغيير السياسي الذي قام به الجيش المصري يوم ٣٠ حزيران ٢٠١٣ نقطة تحول في العلاقات التركية – المصرية وكانت على ما يبدو صدمة كبيرة للجانب التركي والذي رفض التغيير جملة وتفصيلا ، إذ ما زال الجانب التركي يرفض تطوير العلاقات السياسية مع مصر مقتصرا على العلاقات التجارية فقط .

٢ – أدركت القيادة السياسية المصرية بأن السياسة التركية تجاه مصر وتجاه المنطقة لا تهدف من الناحية السياسية إلا إلى تقويض الدور القومي لمصر ودورها في بناء ذاتها سياسيا واقتصاديا وهي تسعى لتغليب كفة الجماعات الاسلامية المسلحة ليتسنى لها من الدخول والتغلغل سياسيا واقتصاديا وتجاريا وفكريا .

ثانيا : الاحتمال الثاني (تطور العلاقات التركية – المصرية)

يفترض هذا الاحتمال التقدم في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا ومصر بعد أدراكهما لكل الجوانب التي تتطلب التنسيق والتعاون التام بينهما والعودة بعلاقاتهما الى المربع الاول الذي تضمن التوقيع على ما يقرب من ٥٠ اتفاقية لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين منذ عام ٢٠١١ ولغاية اواسط عام ٢٠١٣ ، وهذه الاتفاقيات ستكون بمثابة نقطة الانطلاق الاولى لعودة العلاقات المصرية التركية الى سابق عهدها . وعليه فان هناك مجموعة من الدوافع التي تحكم تطور العلاقات بين البلدين هي :

١ ــ التقدم في التعاون الاقتصادي والتجاري والذي سيقود حتما إلى تزايد مؤشرات التقارب السياسي بين قيادة البلدين .

٢ ــ إنشغال تركيا بالعديد من الضغوط الداخلية وبالذات الامنية منها وصراعها مع القوى المسلحة لحزب العمال الكردستاني والضغوط الاقتصادية المتفاقمة ([٢٧]) . ناهيك عن الضغوط المتعلقة بالحريات وحقوق الانسان ، وضغوط التدخل في الازمة السورية والتي طال حدها ولم تحسم لحد الآن ، والعجز في الميزان التجاري والحساب الجاري وارتفاع الدين الداخلي ، كلها عوامل ستسهم في إعادة الرؤية التركية لضرورة تطوير علاقاتها مع مصر ولاسيما بعد إنسحاب القوات الامريكية من سوريا .

٣ – التغييرات في السياسة الخارجية التركية تجاه دول المنطقة وإعادة رسم ملامح الدور الاقليمي التركي لما يقدمه موقعها الجيوستراتيجي من مكانة ودور لها في المحيط الاقليمي والدولي على حد سواء ، وعبرت التغييرات التي حدثت عام ٢٠١٨ عن الرغبة التركية باستعادة دورها الاقليمي وبانهاء حالة التوتر والتخفيف في العلاقات مع العديد من الاطراف الاقليمية والدولية([٢٨]).

يتضح لنا مما تقدم ، أن العلاقات التركية المصرية رغم ما يشوبها من تراجعات سياسية واقتصادية فإنها سوف تحقق تقدما ملحوظا على المدى القريب بفعل الرغبة لدى الطرفين بإعادة ترميم علاقاتهما السياسية وأستثمارعلاقاتهما الاقتصادية والتجارية وزيادة حجم التبادل والتعاون بينهما ، وصولا الى ثبات علاقاتهما على المدى المتوسط والبعيد .

الخاتمة والاستنتاجات :

تطرقنا خلال الصفحات السابقة من البحث عن المراحل التي مرت بها العلاقات التركية – المصرية ما بعد احداث التغيير العربي وما ألت إليه من تقارب سياسي واقتصادي وتجاري ومن ثم نفور وتباعد سياسي ، أسهمت عوامل عديدة في تراجعها وهي في طريقها نحو التطور والعودة من جديد إلى سابق عهدها ، فمنذ عام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠١٣ وقعت مصر وتركيا ما يقارب ١٠٠ اتفاقية في جميع المجالات ، بما يشكل

ركيزة وقاعدة اساسية للرسوخ والثبات والعودة بالعلاقات الى سابق عهدها .

وفي هذا الصدد توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية وهي :

١ – إيدت تركيا ثورة ٢٥ من يناير عام ٢٠١١ ووقفت الى جانب المتظاهرين ، وكان حافزا لها للاندفاع باتجاه مصر وتنظيم علاقاتها مع المجلس العسكري ومن ثم مع وصول حركة الاخوان للحكم في مصر وما تلاه من زيارات رسمية متبادلة بين الجانبين . أتخذت فيه العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما منحى متقدما جدا .

٢ – تراجعت العلاقات السياسية بين البلدين على أثر التغيير السياسي الذي حصل عام ٢٠١٣ والذي أضطر الجيش من خلاله الى التدخل المباشر لحسم الامور وعدم انزلاق البلاد نحو الفوضى وتأييداً لرغبة الارادة الشعبية الثائرة والمطالبة بتغيير حكم الاخوان ، الامر الذي دفع تركيا لعدم الاعتراف بهذا التغيير واعتبره عملية انقلابية ليس إلا .

٣ – دفعت ازمات المنطقة العربية والشرق الاوسط عموما المتكررة الى ضرورة إعادة النظر في السياسات الخارجية لكلا البلدين ، وعلى ضرورة عودة علاقاتهما لما لها من مصلحة أكيدة في تحقيق التنسيق والتعاون التجاري والاقتصادي وحتى السياسي والعسكري .

٤ – ليس من صالح تركيا أو مصر أستمرار خلافاتهما السياسية بهذا الشكل ، لأنها ستصب قطعا في صالح (إسرائيل) التي استطاعت بقدر معقول من أن تعيد علاقاتها مع تركيا بعد أزمة سفينة مافي مرمرة .

٥ – على صعيد الافاق المستقبلية ستبقى العلاقات بينهما في الوقت الحاضر متأثرة بالسنوات الماضية بعض الشئ على خلفية التقاطع السياسي بين الرئيس رجب طيب أوردغان الذي يدعم حركة الاخوان المسلمين في مصر ويؤيدها الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي يرى إنحياز السياسة التركية بالكامل تجاه جماعة الاخوان وهم يعلمون جيدا حال مصر عندما حدثت ثورة ٣٠ حزيران الشعبية المطالبة باقصاء حكم المرشد . إلا أن العلاقات بينهما ستتجه خلال الخمسة سنوات المقبلة نحو أفاق أرحب وستعود إلى سابق عهدها ولاسيما وان حجم التبادل التجاري بينهما يفوق ٥ مليار دولار سنويا .

الهوامش

[١] – للمزيد حول إتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ومصر ينظر ، الرابط الالكتروني الاتي http://www.sis.gov.eg/newvr/egypt&turty.pDF

[٢] – عبدالإله بلقزيز ، أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي ، مجلة المستقبل العربي عدد ٣٧٨ ، آب/ أغسطس ٢٠١٠ ، ص ٨٨ .

[٣] – د. وحيد عبد المجيد ، كيف صنعت قضية توريث الحكم في مصر ، صحيفة الحياة ، عدد ١١٨٧٧٣ ، في ١١/يناير ٢٠٠٤ .

[٤] – للمزيد حول الانتخابات الرئاسية المصرية لعام ٢٠٠٥ ينظر موقع المعرفة على الرابط الالكتروني الآتي https://m.marefa.org/2005 .

[٥] – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري ، على موقع اليوم السابع في ٨/١١/ ٢٠١١ ، httpswww.youm7.com/amp/2014/5/14/16650.

[٦] – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري على موقع الالكتروني https:m.thrirnews.com/story/523563

[٧] – عيسى أحمد الشلبي ، التدخلات الخارجية في الثورة المصرية ، جامعة الحسين بن طلال ، معان الاردن ،
https//revues.univ-ourgla.dz/index,php/numrro-15-2016

[٨] – مها عزام ، المجلس العسكري بمصر والانتقال الى الديمقراطية ، برنامج الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ، لتشتام هاوس ، ١٢ / مايو ٢٠١٢ ، BDF .

[٩] – محمد حامد الحناوي ، مكابيل أردوغان والموقف التركي من ثورتي مصر في يناير ويونيو ، معهد العربية للدراسات في ٣/ ٩/ ٢٠١٣ على الرابط studies.alarabiya.nef/deas-discussions.

[١٠] – سونرجاغا بتاي ومارك سيفرز ، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الاوسط ، مقالة منشورة في مجلة فورين آفيرز في ٨ اذار /مارس ٢٠١٥

[١١] – سونرجاغا بتاي ومارك سيفرز ، المصدر نفسه .

[١٢] – محمد عبد الفتاح خليل ، تركيا والاخوان ... علاقات ايديولوجية تتجاوز المصالح السياسية ، مقالة منشورة عن موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في ٢ مايس ٢٠١٨ .

[١٣] – هند بشندي ، العلاقات المصرية التركية : من التعاون للتوتر إلى طرد السفراء ، مقالة منشورة على صحيفة مصراوي في ٢٣ / ١١ / ٢٠١٣ .

[١٤] – ضياء نور الدين حسن أبودية ، وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية ٢٠٠٢ – ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب والعلوم الانسانية ، جامعة الأزهر – غزة ، ٢٠١٦ ، ص ٥٥ .

[١٥] – المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

[١٦] – شيماء ماجد ، إعادة تقدير أهمية العلاقات بين مصر وتركيا ، دورية بدائل ، عدد ٢٦ ، السنة التاسعة ، مركزالاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية : القاهرة ، يناير ٢٠١٨ ، ص١١ .

[١٧] – عبد الحافظ الصاوي ، العلاقات الاقتصادية المصرية –التركية : الواقع والآفاق ، المعهد المصري للدراسات ، في ١٣ / مارس ٢٠١٦ . https://eipss-eg.org

[١٨] – المصدر نفسه .

[١٩] – للمزيد ينظر ، عشرة نقاط تختصر العلاقات التركية – الاسرائيلية على موقع سكاي نيوز عربية ، في ٢٧ /٦/ ٢٠١٦ .

[٢٠] – محمد سليمان ، توجه السيسي الجديد نحو العلاقات المصرية – الاسرائيلية ، صحيفة المصدر في ٢٠١٦/٨/٤ على الرابط https://www.al-masdar.net

[٢١] – المصدر نفسه ،

[٢٢] – علي بيرام أوغلو ، العلاقات التركية –الامريكية أختلاف المصالح والقيم ، مركز الروبط للدراسات الاستراتيجية والساسية ،على الرابط rawabetcenter.com/archives/24535/amp

[٢٣] – أسامة خليل الكرد ، نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي ، رسالة ماجستير ، اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الاقصى ، ٢٠١٦ ، ص ٧٤ .

[٢٤] – جمال عبد الجواد ، مصر وأمريكا : السيسي وترامب ، متابعات تحليلية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٣٠ / ٣ / ٢٠١٧ .

[٢٥] – ياسر خليل ، توترات في شرق المتوسط : العلاقات المصرية التركية في مهب أزمة جديدة ، صحيفة النهار المصرية ، في ٧/شباط ٢٠١٨ .

[٢٦] – المصدر نفسه .

[٢٧] – د. أحمد سعيد نوفل وأخرون ، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي ، فريق الازمات العربي ، عدد ١٢ ، مركز دراسات الشرق الاوسط – الاردن ، تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٦ ، ص١٢ .

[٢٨] – المصدر نفسه ، ص ١٦ .